http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1996) السنة الثامنة - السبت (25) كانون الاول 2010

الصحراء تزحف في كل مكان

الأراضي الجافة تؤوي ثلث سكان العالم ومزارعه ونصف ماشيته

□ الأمم المتحدة / اي.بي.أس

ربما يدرك القليلون أن نحو مليار شخص في أكثر من ١٠٠ دولة يعانون من آثار التصحر الشديد أو خطر زحفه، وأن الأراضي الجافة تؤوي ثلث أهالي العالم وثلث محاصيله الزراعية ونصف ثرواته الحيوانية، وأصبحت كلها مهددة بأخطار ضخمة نتيجة للأنشطة البشرية.

ولتقييم خطورة تفشي ظاهرة زحف الصحارى وفقدان مساحات شاسعة من الأراضي بسبب التصحر، قد يكفي التذكير بأن الأراضي الجافة هي موطن لواحد من بين كل ثلاثة أشخاص على الأرض، وموقع لأكبر المخاطر الحيوية التي تواجهها البشرية، كالإنتاج الغذائي والمجاعات ومصادر الطاقة والتنوع البيولوجي.

كما أنها تشكل ملاذا طبيعيا تاريخيا لعدد من أندر أنواع الطيور والحيوانات والحياة النباتية على هذا الكوكب، ناهيك عن حقيقة أن "واحدا من كل ثلاثة محاصيل تزرع في الأراضي الجافة" التي تدعم أيضا نصف الثروة الحيوانية في العالم، وفقا لتقارير "عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر".

وعلي ضوء هذه الخطورة، أطلقت الجمعية العامة للمنظمة الأممية "عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر"، إعتبارا من بداية هذا العام وحتى نهاية ٢٠٢٠، وذلك للتوعية بمخاطر هذه الظاهرة ووضع خطط العمل اللازمة لحماية الأراضي الجافة.

هذا ولقد تم عقد إجتماع تقييمي لاول سنة من العقد في أوروبا في منتصف الشهر الجاري في مدينة لندن التي تضم عشرات من المنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث والمنظمات المتخصصة في مكافحة تدهور الأراضي وتعزيز الاستدامة للصحارى.

وركز الباحثون والناشطون وخبراء السياسات بهذه المناسبة على تبادل المعارف والاستراتيجيات بشأن هذه الأزمة والعمل في إطار "عقد من الزمان يكفي لإحداث تغييرات".

وشارك في تنظيم الإجتماع كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة-مركز رصد الحفاظ علي الطبيعة، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية.

وكان إجتماع لندن واحدا من سلسلة إجتماعات لتقييم أول عام للعقد، عقدت في البرازيل وكينيا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة.

وأجمع الخبراء على أن "عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر" يتيح للمجتمع الدولي فرصة مهمة للعمل الفوري علي معالجة الأزمة، خاصة بعد خيبات الأمل المترتبة عن قمة المناخ الأخيرة في كانكون، المكسيك، وفشل عدد لا يحصى من المعاهدات الدولية في وقف تدهور الأراضي.

هذا ويتحمل الفقراء في الصين وأفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الوسطى حاليا أقسى التداعيات.

وأشارت هيئة الاذاعة البريطانية في العام الماضي إلى أن زحف التصحر في تلك المناطق قد يجبر ما يصل الى ٥٠ مليون شخصا على النزوح عن أراضيهم بحلول عام ٢٠٢٠.

كما شدد الخبراء على ضرورة التأهب لمواجهة سلسلة من الأزمات الوشيكة، كالهجرات الجماعية، وموجات النازحين، والمشردين، واللاجئين الفارين من تغير المناخ والجفاف والمجاعة، والتي لا يمكن تجاهلها.

هذا وقد صرح يوهانس كامب، من الجمعية الملكية لحماية الطيور، لوكالة انتر بريس سيرفس "نعمل في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في مجال الأراضي الجافة، ولاشك في أن التنوع البيولوجي هناك على إرتباط شديد باستخدام الأراضي. سلوك الإنسان في تلك المناطق يأتي بتأثيرات كبيرة على حياة الحيوانات والطيور وخاصة ماشية الرعي، وكذلك الأمر بالنسبة للرعي الجائر والزراعة".

وقال انه على الرغم من أن نظامنا البيئي بأكمله يعتمد على التوازن الدقيق بين الأراضي الرطبة والأراضي الجافة، فقد كانت الزراعة الصناعية دائما، ولا تزال حتى الآن، أكبر مرتكب لجريمة التصحر في العالم.

ومن جانبه تحدث لوك غناكاديا، الأمين التنفيذي لاتفاقية مكافحة التصحر، عن خطورة الآثار السياسية والإنسانية لظاهرة لتصحر.

وشرح لوكالة انتر بريس سيرفس أن "التغيير المناخي هو أحد الأسباب الجذرية الكامنة وراء الصراع السياسي، من العراق إلى أفغانستان".

وأكد "أن الأزمات في تلك المناطق ليست بمحض الصدفة، فتسببها الظروف المعيشية المضنية، ونقص فرص الحصول على الأراضي المنتجة والمياه من أجل العيش. بالتأكيد فإن أي معركة على الضروريات تؤدي حتما إلى صراعات".

وكما هو الحال بالنسبة لمعظم الكوارث الأخرى المتصلة بالمناخ، تدفع الأقليات العرقية والمجتمعات البدوية وغيرها من الفئات المهمشة الفقيرة في مختلف أرجاء العالم، أعلى ثمن لهذه المشكلة التي هم أقل من ساهم في خلقها.

وبالإضافة إلي ما سبق، أفادت تقارير مؤتمر جامعة الأمم المتحدة عن التصحر أن "أفريقيا قد تكون قادرة على إطعام مجرد ٢٥ في المئة فقط من سكانها بحلول عام ٢٠٢٥، إذا إستمر تدهور التربة في القارة بوتيرته الحالية.

كذلك أن نحو ٧٥ في المئة من القارة الأفريقية قد تضطر إلى الإعتماد على نوع ما من المساعدات الغذائية بحلول ذلك الوقت. "لقد سبب البشر في الخمسين عاما الماضية أضرارا تتجاوز الأضرار كافة التي لحقت بالأرض على مدى تاريخ البشرية مجتمعة، ما قد يحتم زيادة إنتاج الغذاء بنسبة ٧٠ في المئة بحلول عام ٢٠٥٠.

الاتفاقية الدولية لحماية المهاجرين

الغرب يؤوي ٢١٥ مليون مهاجر ويرفض الإعتراف بحقوقهم

□ الأمم المتحدة/ وكالة الأنباء العالمية

نادت الأمم المتحدة كل الدول الأعضاء بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق المهاجرين في العالم، المبرمة في عام ١٩٩٠، وذلك تزامنا مع قرب الإحتفال باليوم الدولي للمهاجرين في ١٨كانون الثاني، وأيضا على خلفية إرتفاع موجه كره الأجانب وتزايد العداء ضد المهاجرين خاصة في أوروبا الغربية.

وخص الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في ندائه الدول الغربية، التي يعيش فيها حاليا أكثر من ٢١٥ مليون مهاجر، والتي دأبت على رفض التصديق على إتفاقية تلزمها بحماية المهاجرين وضمان أمنهم.

وشدد الأمين العام، إستباقا لليوم الدولي للمهاجرين، على أن "الوضع غير النظامي للعديد من المهاجرين الدوليين، لا ينبغي أن يحرمهم من إنسانيتهم أو حقوقهم".

وحتى الآن، حصلت الإتفاقية -التي دخلت حيز التنفيذ في يوليو ٢٠٠٣ بمجموع ٢٠ تصديقا- على مصادقة الدول "المصدرة" للعمال المهاجرين أساسا، بما فيها مصر وسريلانكا والفلبين وتركيا وغانا والمكسيك والمغرب والجزائر.

أما الدول الغربية التي تواصل التهرب من الإتفاقية، فهي تشمل البلدان التي لديها أعداد كبيرة من المهاجرين، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا.

ومن جانبها، طالبت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية العالمية في تقرير مفصل من ٤٨ صفحة، كافة الحكومات كافة بأن تركز خلال عام ٢٠١١ على تحسين حماية المهاجرين بما يشمل التصديق على هذه "الإتفاقية الدولية الخاصة بحقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم".

وصرحت نيشا فاريا، كبيرة الباحثين في مجال حقوق المرأة بمنظمة هيومن رايتس ووتش، أن العديد من الحكومات تتسبب في تدهور الامور من خلال سياساتها التي تؤدي إلى تفاقم التمييز وعرقلة حتى مساعي المهاجرين لطلب المساعدة من السلطات.

وقالت ان سياسات الهجرة وعدم حماية المهاجرين، تعرضهم لسوء المعاملة والاستغلال في العمل، والعنف، والاتجار بهم، وسوء معاملتهم أثناء الاعتقال بل والقتل، إضافة إلى عدم إتاحة الفرص الواجبة لهم لطلب العدالة.

ويتضح الارتفاع المتواصل في كره الأجانب في أوروبا الغربية بصورة خاصة، في دول كفرنسا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا، وكذلك في الولايات المتحدة.

هذا ولقد أفاد البنك الدولي أن تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية قد إرتفعت من ٢٧٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٢٥ مليار دولار في ٢٠٠٨. ومع ذلك، فقد إنخفضت في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٠٧ مليارات دولار.

لكن البنك الدولي يتوقع أن ترتفع التحويلات مجددا لتبلغ نحو ٣٢٥ مليار دولار في نهاية العام الجاري، وأن يستمر هذا الاتجاه الصعودي ليصل إلى زهاء ٣٤٦ مليار دولار في عام ٢٠١١ و ٣٧٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢.

وتعليقا علي إنخفاض تحويلات العمال المهاجرين في العام الماضي بسبب الأزمة المالية العالمية، أكدت نيشا فاريا لوكالة انتر بريس سيرفس: "من وجهة نظر هيومن رايتس ووتش، يتعين على الحكومات حماية حقوق المهاجرين الإنسانية بغض النظر عن إرتفاع مساهماتهم الاقتصادية أو تناقصها".

وأضافت انه في أوقات المصاعب الاقتصادية، قد يلوم السكان المحليون المهاجرين على شغل الوظائف حتى وإن كانوا ليسوا على استعداد لأدائها هم أنفسهم. "على الحكومات أن تعالج قضية المشاعر المعادية للأجانب التي يمكن أن تؤدي إلى التمييز والعنف ضد المهاجرين".

هذا وتشير منظمة هيومان رايتس ووتش في تقريرها إلى أن العديد من الدول تعتمد على العمال المهاجرين لسد النقص في اليد العاملة في الوظائف منخفضة الأجر والخطيرة وسيئة التنظيم من الناحية القانونية.

ووثقت المنظمة الحقوقية العالمية ممارسات الاستغلال في العمل والعوائق التي تحول دون تعويض المهاجرين في العاملين في قطاعات الزراعة والخدمة المنزلية والبناء، في كل من اندونيسيا وماليزيا وكازاخستان والكويت ولبنان والسعودية وتايلاند والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة.

وأكدت في تقريرها أن "نظم رعاية الهجرة في كثير من الدول تعطي أرباب العمل سيطرة هائلة على العمال المهاجرين، وتؤدي إلى وقوعهم ضحية ممارسات إساءة المعاملة أو العجز عن طلب التعويضات من خلال نظام العدالة".

ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، يبقى مئات الآلاف من الأفراد في الاحتجاز لمدة أشهر أو حتى سنوات بتهمة انتهاك قوانين الهجرة المدني. ويفتقر حوالي ٦٠ في المئة من المعتقلين المهاجرين إلى الحق في خدمات محام تعينه الدولة، وبالتالي يذهبون إلى جلسات المحكمة من دون محام.

٨٣٪ يتعرضن لمضايقات يومية

خريطة للتحرش الجنسي في مصر توفر سرعة الابلاغ عن الحادث

□ لندن / وكالة انتر برس سيرفس

بالتأكيد هي أقل شيوعا من الخرائط السياحية، لكن "خريطة التحرش الجنسي" لا شك أكثر فائدة لنساء مصر عامة والقاهرة خاصة، في نضالهن ضد التحرش الذي يقعن ضحيته لا سيما في وسائل المواصلات العامة.

تسمى خريطة التحرش الجنسي المصرية بإسم (HarassMap) وتعد من بين أكثر الطرق المبتكرة فعالية لحماية المرأة من هذا النوع من العنف.

فتتيح هذه المبادرة الخاصة التي يديرها ناشطون متطوعون، الفرصة للنساء اللاتي يتعرضن للتحرش للإبلاغ عن الحادث، بدون الكشف عن هويتهن، عن طريق الرسائل القصيرة والبريد الإلكتروني أو عبر الإنترنت من خلال مواقع الشبكات الاجتماعية.

ويتم تجميع المعلومات المتلقاة في قاعدة البيانات التي تستخدم تكنولوجيا المصدر المفتوح لرسم الخرائط، وذلك لوضع خريطة رقمية لل "نقاط الساخنة" للتحرش في القاهرة والمدن المصرية الأخرى.

وأكدت ريبيكا شايو، المشاركة في وضع هذا البرنامج، أن "واحدا من أكثر الأمور المحبطة في مجال التحرش الجنسي في مصر هو أنه غالبا ما يحدث في مناطق مزدحمة في وضح النهار، لأنه لا توجد عواقب له أو تدخل" لمنعه.

وأضافت "إن الهدف الرئيسي من الخريطة هو تغيير القبول الاجتماعي الشائع للتحرش الجنسي، "من خلال كسر حاجز الصمت، وتوفير البيانات للمساعدة في معالجة المشكلة".

ويذكر أن خريطة التحرش تستخدم منصة Ushahidi لبرنامج تم تطويره في البداية لرسم خريطة تقارير المواطنين عن أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في كينيا في عام ٢٠٠٨. وتصور الخريطة الانتشار الجغرافي للتحرش الجنسي وتكراره، على موقع عام على شبكة الانترنت.

وشرحت شايو أن "الخريطة ستساعد المرأة على تفادي مواقع التوتر وسوف تقدم لقوات الشرطة والهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان حتى يتمكنوا من زيادة أنشطتهم" في "النقاط الساخنة".

هذا ولقد بينت دراسة نشرها المركز المصري لحقوق المرأة في ٢٠٠٨، أن ٨٣ في المئة من المصريات اللواتي شملهن الاستطلاع، صرحن أنهن تعرضن لشكل من أشكال التحرش الجنسي بما في ذلك اللمس والملاحقة والشتم والتعريض. وأفادت أن نحو ٤٦ في المئة من النساء يتعرضن للمضايقات يوميا.

وكشفت الدراسة أنه خلافا للرأي العام، فلا يبدو التحرش نتيجة لأسلوب المرأة في اللبس، فتمثل المحجبات أكثر من ثلثي الضحايا.

وحتى الآن تم تحميل عشرات من أشرطة الفيديو في مواقع على شبكة انترنت، للتدليل على مدى تكرار ممارسات التحرش الجنسي وخمول الشرطة في الاستجابة لشكاوى، إضافة إلى تقرير صحيفة، ما أحرج الحكومة وحملها على اتخاذ هذه القضية بمزيد من الجدية، وفقا للناشطين الحقوقيين. فتقول نهاد أبو القمصان، رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة، أن الوضع الأمني قد تحسن في الآونة الأخيرة وأصبحت الشرطة الآن على إستعداد لمساعدة المرأة للحصول عندما تطلب المساعدة. والجدير بالذكر أن النساء بدأن يتجمعن مؤخرا، وعلى نحو متزايد في مختلف أنحاء العالم، لمحاربة التحرش الجنسي بكافة الوسائل والتدابير الممكنة، كحملات توعية موظفي النقل في دلهي، وإنارة الشوارع في كيغالي، وإقامة علاقات تعاون جديدة بين الشرطة والمواطنين في كيتو، على سبيل المثال.

كما يهدف "البرنامج العالمي للمدن الآمنة والخالية من العنف ضد المرأة" الذي أطلقه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عدة مدن في الشهر الماضي، إلى تشجيع وتعزيز الجهود القائمة بالفعل وشن الجديد منها.

وكمثال، ركزت منظمات حقوق المرأة في نيودلهي قدرا كبيرا من الاهتمام على البرامج التي تستهدف توعية العاملين في الحافلات ووسائل النقل العامة.

وتعاونت حكومة ولاية دلهي مع منظمة غير حكومية معروفة اسم بـ"جاغوري" وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لتفعيل برامج توعية بين العاملين في شركة النقل في العاصمة، المملوكة للدولة، والتي توظف ٣،٦٠٠ سائقا ومحصلا.

فتعتبر ٨٢ في المئة من النساء في دلهي الحافلات كمكان غالبا ما يتعرضن فيه للتحرش الجنسي، وفقا لمسح أجراه مركز الإنصاف والإدماج، وهو المنظمة غير الحكومية الهندية.

وقالت لورا برابهو مديرة المركز، لوكالة انتر بريس سيرفس، أن "هناك حاجة للتأكيد على أن التحرش الجنسي في الحافلات والأماكن العامة هو مسألة خطيرة يتحتم معالجتها".

وبدورها، قالت وزيرة شؤون تنمية المرأة والطفل في ولاية دلهي، كيران واليا، أنها تدرس إمكانية تركيب كاميرات مراقبة داخل الحافلات، والضغط من أجل سن قوانين أكثر صرامة من شأنها أن تجعل التحرش الجنسي جريمة غير قابلة للإفراج بكفالة.

كما تعتزم الوزيرة دعم وتعزيز مبادرة "دلهي آمنه للمرأة" من خلال التعاقد مع المزيد من النساء في قوات الشرطة، وتنفيذ البرامج الهادفة التي تغرس السلوك الأفضل في أوساط الشباب.

في غضون ذلك، إختار صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مدينة كيتو، عاصمة الاكوادر، التي تؤوي ٢،٤ مليون نسمة، لشن جهوده لمكافحة التحرش الجنسي، نظرا لارتفاع مستوى العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص.

فتعاني ٨٠ في المئة من نساء الاكوادور من ممارسات العنف النفسي والجسدي والجنسي، وفقا للاحصاءات الرسمية.كما تمثل النساء ٩٤ في المئة من مجموع الشكاوى المرفوعة للسلطات جراء أعمال العنف المنزلي.

وصرحت ماريا سيسيليا بيريز، المديرة السابقة لبرنامج الاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في حكومة مدينة كيتو حتى عام ٢٠٠٩، "أن المدينة كلها غير آمنة، ولكنه أقل أمانا بالنسبة للمرأة."

وشرحت لوكالة انتر بريس سيرفس أن هناك محاولات جارية لجعلها أكثر أمانا، فقد بذلت حكومة المدينة جهدا مكثفا لإنارة الحدائق العامة والمناطق الترفيهية وتنسيق دوريات الشرطة، لكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لمساعدة الفئات الضعيفة من السكان.

ويذكر أنه تم إنشاء سبعة "مراكز الإنصاف والعدالة" في كيتو على مدى السنوات ال ١٥ الماضية، لمعالجة مشاكل العنف ضد المرأة والاعتداء على الأطفال، فضلا عن وحدات شرطة متخصصة ومحاكم خاصة.

تداعيات التغير المناخي

تقرير علمي يؤكد "التكلفة الإنسانية للكوارث الطبيعية ستتضاعف ١٦٠٠ مرة"

□ اوكسبريدج /ستيفن ليهي

حذر تقرير علمي أمريكي من أن التكلفة الإنسانية للكوارث الطبيعية الناتجة عن تطرف الأحوال المناخية من المقدر أن تتضاعف بمعدل ١٦٠٠ مرة في العشرين سنة المقبلة.

وأفاد التقرير المعنون "التكاليف الإنسانية للتغيير المناخي" والصادر عن مركز فينشتاين الدولي بجامعة تافتس في مدينة بوسطن الأميركية، أن تطرف أحوال الطقس تسبب في ٧٦ في المئة من كافة الكوارث الطبيعية الواقعة في العالم في العقدين الأخيرين.

كما أكد علماء المناخ أن الكوارث الطبيعية مرتبطة فيما بينهما، كما حدث في حالة الفيضانات التي أثرت على حياة ٢٠ مليون شخص في باكستان، والموجة الحارة المدمرة التي دامت ستة أسابيع في روسيا، على سبيل المثال.

وشدد كيفن ترنبيرث، كبير العلماء في المركز الوطني الأميركي لأبحاث الغلاف الجوي، على أن "علوم الغلاف الجوي أوضحت هذا الإرتباط المباشر بين فيضانات باكستان وموجة الحرارة في روسيا".

وشرح لوكالة انتر بريس سيرفس أن نظام ضغط عالي وطويل الأمد تسبب أساسا في موجة الحر الصيفية في غرب روسيا، في حين أدى إلى نسبة رطوبة غير معتادة في الرياح الموسمية الهندية، ما أسفر عن سقوط الأمطار بمعدلات قياسية في شمال باكستان والهند.

وأضاف العالم أنه في حين يصعب تحديد ما إذا كان التغيير المناخي هو السبب في هذه الظواهر الاستثنائية، إلا أنه بالتأكيد جعل الأمور أسوأ بكثير، "بدون الاحتباس الحراري لما كان من المرجح أن تحدث مثل هذه المتناقضات".

وقال أن موجة الجفاف في روسيا والامطار الغزيرة في باكستان "هي بالضبط ما يتوقع أن يحدث مع التغيير المناخي، فتغيرات الظواهر الجوية المتطرفة هي الطريق الرئيسي الذي يتجلى التغيير المناخي من خلاله".

وأفاد أن العواصف والفيضانات التي كانت تحدث مرة كل ٢٠٠ سنة، قد تحدث الآن كل ٣٠ عاما.

هذا وأشار مركز فينشتاين الدولي في تقريره إلى "أن البقاء أو الفناء أو الفشل أصبح يتوقف في نهاية المطاف على قدرة كل أسرة منفردة على حماية أفرادها من الصدمات المادية والاقتصادية للكوارث".

ومن جانبه، أفاد غوردن ماكبين، مدير معهد الحد من خسائر الكوارث بجامعة أونتاريو الغربية في كندا، أن بنغلاديش قد خفضت بشكل كبير التكلفة الاقتصادية والبشرية للأعاصير والفيضانات إثر موجة الأعاصير التي قتلت مئات الآلاف من الناس في السبعينيات.

وشرح أن سر هذا التخفيض يكمن في تفعيل نظم الإنذار المبكر، وتثقيف الجمهور، وبناء طرق مرتفعة، وتشييد المباني على ركائز متينة.كما تأقلم أهالي بنغلادش المحلية على الفيضانات المتكررة والتربة المالحة وارتفاع مستوى سطح البحر، وذلك بتربية البط بدلا من الدجاج، وتربية الأسماك، على سبيل المثال.

وأضاف ماكبين لوكالة انتر بريس سيرفس أن البلدان النامية تحتاج إلى دعم دولي أكثر لمساعدتها على التأهب للظواهر الجوية الشديدة الوطأة والتعافي منها.

وذكّر بأن الدول الغنية تنفق كميات هائلة من الأموال على مصالحها العسكرية والأمنية، فيما تخصص نسبة ضئيلة لمساعدة البلدان على مواجهة الكوارث، وهو استثمار أفضل بكثير من حيث متطلبات الأمن.